

**بريطانيا**

**مسودة «الخروج السلس» لا تمرّ بهدوء:**

**ماي تقاوم غضب المعارضين وسخريتهم**



استمدت ماي تلبية الدعوات لإجراء استفتاء لكث (أ ف ب)

من الحكومة البريطانية، هم: وزيرة العمل والتقاعد إيستر مكفي، ووزيرة «بريكست» سويلا برافرمان، ووزير الدولة لشؤون الخروج من الاتحاد الأوروبي دومينيك راب، وزير الدولة لشؤون أيرلندا الشمالية شابلش فارا، وتعليقاً على جملة الاستقالات، أقرت ماي بيان مسودة الاتفاق «ملبنة بخيارات صعبة لنا جميعاً، ولا ننتق مع جميع هذه الخيارات»، مؤكدة «لنني أحترم وجهات نظرهم (المستقبلين)، وأعرب عن شكري لما قدموه حتى اليوم».

وبعد حصول ماي على دعم غالبية الوزراء للمضي قدماً بالمسودة، أعلن البريطانيون تيريلاً ماي، عن اتفاق ينظم عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، توصل إليه المفاوضون البريطانيون والأوروبيون مطلع الأسبوع الجاري، ووافقت عليه الحكومة البريطانية أول من أمس. وعلى رغم تقديم أربعة وزراء استقالتهم في يوم واحد اعتراضاً على المسودة، التي دعمتها الغالبية بعد اجتماع استغرق 5 ساعات ليل الأربعاء، تمسكت ماي بما وصفته

استقالات بالجملة وضحكات ساخرة وتصريحات معارضة، هي أبرز ردود الفعل على استراتيجية رئيسة الوزراء البريطانية للخروج «السلس» من الاتحاد الأوروبي، ودفاعها عن مسودة الاتفاق التي وافقت عليها الحكومة

تعالق القهقهات من داخل قاعة مجلس العموم البريطاني، أمس، خلال دفاع رئيسة الوزراء البريطانية تيريلاً ماي، عن اتفاق ينظم عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، توصل إليه المفاوضون البريطانيون والأوروبيون مطلع الأسبوع الجاري، ووافقت عليه الحكومة البريطانية أول من أمس. وعلى رغم تقديم أربعة وزراء استقالتهم في يوم واحد اعتراضاً على المسودة، التي دعمتها الغالبية بعد اجتماع استغرق 5 ساعات ليل الأربعاء، تمسكت ماي بما وصفته

**من المتوقع ان تواجه ماي مقاومة أقوى عند إحالة النص إلى البرلمان**

«بالانفصال السلس والممنهج من الاتحاد الأوروبي، في 29 مارس/ آذار 2019»، متجاهلة صيحات الاستهجان وموجسات الضحك وتصاعد الهفومات قالت ماي إن الاتفاق «يضع إطاراً لعلاقة مع الاتحاد تتماشى مع المصالح القومية لبريطانيا»، ولكن في الوقت نفسه يمنح البلاد «القدرة على استعادة السيطرة على حدودها وقوانينها وأموالها، كما يحمي الوظائف والأمن في البلاد». وجاء ذلك بعد استقالة أربعة وزراء

السوق الأوروبية الموحدة في ما يتعلق بحركة جميع البضائع بما فيها الزراعة. في الوقت نفسه، بإمكان الشركات التجارية الإيرلندية الشمالية جلب البضائع إلى السوق الموحدة من دون قيود وسيحافظ اقتصادها على قدرته في الوصول من دون عوائق إلى بقية أنحاء بريطانيا. وفي المنطقة الجمركية البريطانية - الأوروبية الموحدة، تستصل البضائع البريطانية من دون رسوم أو حصص محددة إلى

بقية دول الاتحاد الأوروبي 27. أما في ما يخص الفترة الانتقالية، التي تنتهي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020، ستطبق خلالها قوانين الاتحاد الأوروبي لمنح الإدارات الوطنية والمؤسسات والشركات التجارية الوقت الكافي للاستعداد لإتباطات جديدة. ويعني ذلك أن بريطانيا ستواصل المشاركة في الاتحاد الجمركي والمملكة المتحدة. وبناء على ذلك، تستطيع بريطانيا الوصول إلى

سوق بقية دول الاتحاد الأوروبي، ستفقد الحق في التصويت على أي قرارات تتخذها بقية الدول الأعضاء في التكتل والمغوضية والبرلمان الأوروبيين. وتحتفظ المسودة على حقوق مليون بريطاني يقيمون في بلدان الاتحاد الأوروبي وأكثر من ثلاثة ملايين مواطن من الاتحاد الأوروبي يعيشون في بريطانيا. ويشمل ذلك أيضاً جميع المواطنين الذين يصلون إلى قبل انتهاء الفترة الانتقالية. أما في

**لينا كوشن**

تثير إعادة فتح المتحف الملكي حول أفريقيا الوسطى في بلجيكا، في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، وعرضها كـ«أعمال فنية» في متحف، نقاشاً حاداً حول وجوب إرجاع المواد المنهوبة خلال الحقبة الاستعمارية. يعكس النقاش التشاركي حول «إعادة الثروات الثقافية الأفريقية: قضية أخلاقية أو قانونية؟»، المنعقد في 16 من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، في البرلمان الفرنكوفوني في بروكسيل، استمرار الصراع من أجل الاعتراف بالدين الأخلاقي والمادي للاستعمار، والتعويض عنه، ويمثل متحف العلوم الطبيعية في بلجيكا، المتحف الأفريقي في مدينة نامور، أو المتحف الملكي في ترافورين، رموزاً للكنوز المسروقة من أفريقيا، ومواقع بارزة للذاكرة الاستعمارية، تحوي بقايا بشرية خلفتها المجازر.

وعلى رغم أن الضغط من أجل إرساء الحقيقة التاريخية، والاعتراف الأخلاقي بالجرائم الاستعمارية، وإعادة غير المشروطة للمواد الثقافية المسروقة في الأعوام الأخيرة، قد ازداد في السنوات الأخيرة، نتيجة تعبئة المؤرخين الأكاديميين أو الفنانين أو ممثلي النقابات، لكن السياسيين لا يزالون مترددين في تنفيذ شروط تحقيق العدالة للشعوب المستعمرة سابقاً وضمان تعويضها. فمُنذ عام 2002 و«الإعلان عن أهمية وقيمة المتاحف العالمية» الشهير، الذي وقع 19 مديراً من أبرز المتاحف الغربية، التي أثارت ضجة في ذلك الوقت كانت الحجة التي يتم التذرع بها دائماً، نقص البنية التحتية الحديثة والعمدات اللازمة في البلدان الأفريقية للحفاظ على ممتلكاتها الثقافية. صور إعلان 2002، الذي يحمل طابع الأوبئة الاستعمارية الجديدة، «استعادة» المواد المسروقة كما لو أنه أمر مُدمر، ويُرز الاحتفاظ بها في المتاحف الغربية، بأنه «عامل تنمية ثقافية لجميع شعوب العالم». وعلى غرار بلجيكا، تواجه فرنسا بشكل منتظم

ماضيها الاستعماري، والواجب الأخلاقي للاعتراف والتعويض الذي يطالب به أحفاد الشعوب المستعمرة. وفي مواجهة هذه المطالبات، لا يتوقف رد الفعل الرسمي عن التآرجح بين الحنين والصمت، وتحريف الروايات التاريخية، الذي بلغ ذروته مع قانون 23 من شباط/ فبراير عام 2005، الذي وضع تفسيراً رسمياً للاستعمار الفرنسي بوصفه «عملاً إيجابياً». وعلى رغم الاعتراف بأكثر الأفعال عنفاً ورمزية في التاريخ الاستعماري الفرنسي في السنوات الأخيرة، إلا أن تناولها كان باعتبارها استنثانات لنظام استعماري تم تحليله في شكل عشوائي، في ضوء إخفاقات دول ما بعد الاستعمار، وفق المنطق الذي يُسجل ويقارن إنجازات كل فترة على حدة، للتأكيد على أن الاستعمار كان مشروع «تنمية» و«تحديث». وهكذا، ظلت مسألة استعادة الحقوق، حييصة القيود الأيديولوجية، وثقل التمثيل الثقافي، في بلد لم يسبق له أن قرر إدانة الحقيقة الاستعمارية في مجملها.

وعلى رغم إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون، نيته التي عبر عنها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، في واغادوغو، بأنه يريد إعادة الموروث الثقافي الأفريقي إلى القارة السمراء «خلال خمسة أعوام»، لكن المسألة لا تبدو متوقفة على مجرد حسن النية، بل تطرح مشكلة الأيديولوجيا والوهم، الذي يفسر الإهمال الذي يشوب علاقة النخب السياسية الفرنسية بالدول المستعمرة سابقاً، حافظ هذا الوهم، على التصور القائل إن فرنسا قوية وحاضرة في كل مكان، حتى في مكافحة الاستعمار، في حين أصبحت المساسية ضد الاستعمار والإمبريالية، اليوم، مورداً لا ينضب، يغذي معارضي السلطة الاستعمارية الفرنسية السابقة، ويولد رغبة لديهم في كسر ميثاق ما بعد الاستعمار.

وفي حين استمر النفوذ الفرنسي في أفريقيا في التآكل خلال السنوات الأخيرة، فإن الاعتراف الرسمي بدين فرنسا الأخلاقي واعتماد تدابير ملموسة وعمليّة للتعويض، كان يمكن أن يؤدي

إلى تحولات عميقة في تصور دور فرنسا في إقطاعيتها السابقة. لكن في مواجهة الدين الاستعماري، الذي يستمر في لعب دور مهم في ردة العلاقات الأفريقية-الفرنسية، وروهن مستقبلها، من خلال خلق معجم تعبيرى للتحركات الشعبية والسياسية المحلية، يتواصل العمى نفسه في الطبقة السياسية الفرنسية. وليس غريباً هذا العمى، عن الشعور بالتفوق الثقافي والتاريخي والغرور، الذي يتم التعبير عنه بطرق عدة. فالأزراء، لتاريخ الشعوب القموعة، والإرث الثقيل للاستعمار، الذي لعب دوراً مهماً في عمليات العرقلة التي تعيشها المجتمعات الأفريقية المستقلة اليوم، يسمح بتدخل فرنسا في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية.

عالم السياسة الفرنسي، التخصص في الشؤون الأفريقية، جان فرانسوا بايارت، قدم تقييماً في عام 1993، حول لسوك فرنسا تجاه أفريقيا، يعكس غطرسة قوة استعمارية سابقة لا تنظر للقارة إلا عبر مرآتها الخاصة، ويفسر أسباب تراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا الغربية الفرنسية، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، ورعاية الحكومات السلطوية، الريفية والمفترسة». وبالنسبة للكاتب الفرنسي أنطوان غلاسير، مؤلف كتاب «متغرس كفرنسي في أفريقيا» (دار فايار، 2016)، الذي يتساءل عن الدور الفرنسي في أفريقيا، يرى أن «فرنسا استفادت اليوم على حقيقة أن الواقع تجاوزها: كانت تظن أن كل شيء لا يزال تحت السيطرة وأن معرفتها بأفريقيا متينة، لم يكن ذلك سوى خديعة، لقد أفلتت مصائر القارة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية من يديها تماماً. لكن المسؤولين الفرنسيين، مدفوعين بغطرستهم، لا يهتمون حقيقة بتعقييدات أفريقيا...».

**لافتتاح قطار في المغرب... ماكرون يشك حركة القطارات!**



بحاوله ماكرون عبر الزيارة اجتناب مستحرب والوزر بقصد معاملة في أفريقيا (أ ف ب)

الحديد. الجدير ذكره أن جدلاً أثير حول المشروع وتلقى احتجاجات أبرزها من مجموعة «ستوب تي جي في»، ووصف بأنه ليس من أولويات البلاد، لا سيما بعد الحادثة المأسوية لخروج قطار عن سكة غرب البلاد منتصف الشهر الماضي.

(الإخبار، أ ف ب)

بعد أيام على مشاركة ملك المغرب محمد السادس باحتفالات انتهاء الحرب العالمية الأولى التي استضافتها فرنسا، حظ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في المغرب، في زيارة اقتصرت على افتتاح خط قطار فائق السرعة أنجزته شركات فرنسية، يصل طنجة بالدار البيضاء، ووصفه بأنه سيكون «الأسرع في أفريقيا». وظهر ماكرون برفقة الملك المغربي على متن القطار الذي أطلق عليه اسم «البراق»، في استقبال مليء بالحفاء، قبل أن يستقلا القطار لتدشين رحلات الخط الجديد. وحتى مساء أمس لم يدل ماكرون بتصريحات سياسية أثناء وجوده في المغرب، لكن وسائل إعلام فرنسية أشارت إلى أن المحادثات ستشمل ملف موجة الهجرة، ويتركز الاهتمام الفرنسي على إبراز نجاح انتهاء العمل بالقطار لفوز الشركات الفرنسية بصفقات مماثلة في القارة الأفريقية، واجتذاب المستثمرين. ووصف الأليزيه المشروع بأنه «أساسي في العلاقة الثنائية بين فرنسا والمغرب»، واصطحب الضيف الفرنسي معه رؤساء الشركات الفرنسية المساهمة في المشروع، وهي: «الستوم» والكونسورسيوم «أنسالود إينيو» و«سيجيليك»، والكونسورسيوم «كولا راي إيجيس راي»، إلى جانب وزير الخارجية والداخلية. وكان لافتاً أن زيارة ماكرون لتدشين القطار، تسببت في ارتباك الرحلات على متن القطارات، إذ تم تعليق جميع الرحلات أمام المواطنين من وإلى الرباط، وذلك من دون أي إعلان مسبق من قبل مكتب سكك

**نفذت حاملنا طائرات أميركيتنا «معددة» في شرق آسيا**

من الساحل الغربي الأميركي، تجربان عمليات حربية جوية وبحرية ومضادة للغواصات، وكانت البحرية الأميركية قد نفذت قبل ذلك مناورات من هذا القبيل، ومن بينها مناورات أجرتها ثلاث حاملات طائرات العام الماضي، عندما تصاعدت التوترات مع كوريا الشمالية.

(الإخبار، أ ف ب)

**واشنطن تضغط على بيونغ يانغ قبل قمة ترامب وكيم**

ورُفعت عقوبات ووصلت المساعدة الاقتصادية ثم أخلفت الوعود»، وكان بنس يتحدث بعد لقاء مع الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن، على هامش القمة التي يحضرها نحو عشرين رئيس دولة، ودعا بلدان المنطقة إلى تطبيق حازم للعقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، فيما خففت الصين وروسيا، الشريكتان التجاريان للنظام، قيودهما.

وتزامناً مع زيارة بنس للمنطقة، قالت البحرية الأميركية، أمس، إن حاملتي طائرات أميركيتين على متنها قرابة 150 طائرة مقاتلة تنفذان مناورات حربية «معددة» في بحر الفيليبين، في استعراض للقوة في المياه الواقعة جنوبي الصين، وعلى مسافة قريبة من كوريا الشمالية، وقال الأسطول السابع الأميركي، في بيان صحافي، إن حاملتي الطائرات «رونالد ريغان»، المتمركزة في اليابان، والحاملة «جون سي ستينيتس» المنضممة

وفي سنغافورة، أكد نائب الرئيس الأميركي أن اللقاء الثاني ما زال قائماً، لكنه حذر قائلاً: «لا نريد تكرار أخطاء الإدارات السابقة - التي ارتكبتها صراحة الطرفان خلال عقود كثيرة - عندما قدمت وعود



اعلن مايك بنس ان كيم وترامب سيعقدان قمة اخري معظم العام المقبل (أ ف ب)

على تقديم تنازلات، بتفكيك مجمعها النووي الرئيسي، لكن التقدم كان بطيئاً، ويتبادل البلدان الاتهامات بالاخلال بالوعود، وأعرب ترامب عن أمله في عقد لقاء ثانٍ مع كيم في بداية السنة المقبلة.

العقوبات المفروضة عليها على خلفية برنامجها النووي، وقال بنس أمس إن «الرئيس الأميركي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون سيعقدان قمة أخرى مطلع العام المقبل على الأرجح»، مشدداً على أن إدارته لن تكرر أخطاء الإدارات السابقة والقبول بـ«وعدو لا تتحقق»، وعلى هامش القمة السنوية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، قال للصحافيين «نتعتقد أن القمة ستعقد بعد الأول من كانون الثاني/يناير، لكن ما زال يتعين علينا تحديد المكان والزمان»، وكان الرئيس الأميركي والزعيم الكوري الشمالي قد عقداً قمة تاريخية في سنغافورة هذه السنة، أسفرت عن اتفاق على نزع السلاح النووي بوقت بنود غامضة، ومنذ تلك القمة، تخلت كوريا الشمالية عن تجاربها الباليستية والنووية، وفككت موقعا للتجارب الصاروخية، ووعدت إذا وافقت الولايات المتحدة

وسط تزايد القلق الأميركي، إزاء تخفيف حلفاء بيونغ يانغ الرئيسيين للعقوبات المفروضة عليها على خلفية برنامجها النووي، أعلنت مايك بنس ان الرئيسيين دونالد ترامب وكيم جونج اون سيعقدان قمة اخري مطلع العام المقبل، بالتزامت مع استعراض أميركي للقوة في المياه الواقعة جنوبي الصين، وعلمت مسافة قريبة من كوريا الشمالية

حمل نائب الرئيس الأميركي مايك بنس «حملة الضغط» الأميركية على كوريا الشمالية إلى قمة «آسيان» التي تعقد في سنغافورة، وسط تزايد قلق واشنطن إزاء تخفيف حلفاء بيونغ يانغ الرئيسيين